الأمم المتحدة S/2024/291

مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 4 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 11 آذار/مارس 2024 من الممثل الدائم لتركيا (S/2024/229). لقد كانت تلك الرسالة رد فعل لا مبرر له على بياني الذي ألقيته خلال جلسة إحاطة مجلس الأمن في 8 آذار/مارس 2024 في ما يتعلق بالبند المعنون "صون سلام وأمن أوكرانيا" وبشكل أكثر تحديدا على إشارتي فيه إلى الغزو التركي لقبرص في عام 1974 الذي يشكل انتهاكاً جلياً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الأخرى، على نحو ما استقر عليه رأي المجتمع الدولي بوضوح وبشكلٍ لا لبس فيه.

وما فتئت اليونان تدعو بقوة من أجل حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، وهو أمر مكرس في الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق ويُعتبر قاعدة آمرة وكذلك حجر زاوية للنظام القانوني الدولي.

ولهذا السبب بالذات، قدم بلدي دعمه الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وانضم إلى دول أخرى في إدانة روسيا رسميا على عملها العدواني غير القانوني وغير المبرر وغير المسبوق باستفزاز ضد أوكرانيا في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام الميثاق المذكورة أعلاه.

ومن هذا المنطلق، أشربُ إلى الغزو العسكري الذي قامت به تركيا وإلى استمرار احتلالها لجزء من قبرص، وهو ما يشكل، في رأينا، السبب الجذري لمشكلة قبرص. إن موقف المجتمع الدولي واضح وبشكل لا لبس فيه إزاء عدم مشروعية الغزو التركي لقبرص، كما أن انسحاب قوات الاحتلال التركية من الجزيرة مطلب قديم العهد لمجلس الأمن (مثل القرار 353 (1974)) والجمعية العامة (مثل القرار 253/37 الصادر في أيار/مايو 1983)، وكذلك للبرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، كما هو مبين في العديد من قراراتهما ومقرراتهما.

وعلاوة على ذلك، أعلن مجلس الأمن موقفه بشكل قاطع إزاء عدم مشروعية المحاولة التركية سلخ جزء من قبرص، وبطلان إعلان السلطات القبرصية التركية الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1983، الذي زعم إنشاء دولة مستقلة في شمال قبرص، والطابع غير القانوني لنتائج الغزو التركي لقبرص (انظر القرارين 541 (1983) و 550 (1984)). وإضافة إلى ذلك، وخلافا للادعاءات الواردة في الرسالة التركية

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصادرة في 11 آذار/مارس، اعترف مجلس الأمن بجمهورية قبرص بوصفها الحكومة الشرعية والمعترف بها الوحيدة في الجزيرة، التي تمتد سلطتها على كامل جزيرة قبرص.

وفي ضوء ما تقدم، وإزاء تعيين المبعوثة الشخصية للأمين العام المعنية بقبرص ماريا أنخيلا هولغين كوبيار، فإن اليونان، إذ ترفض الادعاءات التركية الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه جملة وتفصيلا باعتبارها ادعاءات مغلوطة تاريخيا ولا أساس لها من الناحية القانونية، تدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى بذل قصارى جهدها لتهيئة الظروف المؤاتية من أجل قبرص مسالمة ومستقرة ومزدهرة، خصوصا في منطقة تعصف بها الاضطرابات حاليا. وفي هذا الصدد، ندعو تركيا إلى الإسهام بشكل بنّاء في تسوية مسألة قبرص على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وبذلك، سيتاح للمنطقة بأسرها أن تستفيد من إمكاناتها الهائلة، وبخاصة من حيث الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

وأخيرا، نعرب عن دعمنا الكامل للجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام ومبعوثته الشخصية المعنية بقبرص التي يشكل تعيينها خطوة هامة نحو تهيئة الظروف الإيجابية لاستئناف المفاوضات الرسمية من أجل التوصل إلى حل مقبول من الطرفين وعادل وقابل للتطبيق لمسألة قبرص، ضمن الإطار الذي أرسته الأمم المتحدة.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفانجيلوس **سيكيريس**
سفير
الممثل الدائم